الفصل الأول:

مفاهيم عامة في علم الاقتصاد.

1. تعريف علم الاقتصاد.

هناك عدة تعاريف لعلم الاقتصاد Economics ، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلافات في الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين . فمنذ نشأة هذا العلم ساد الاعتقاد بأنه يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأمة بواسطتها أن تغتني ماديا, وهذا الاعتقاد استمد من كتاب (ثروة الأمم) للاقتصادي (ادم سميث).

والذي عرف علم الاقتصاد : (بأنه العلم الذي يدرس بني الإنسان في إعمال حياتهم العادية, وهو يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتع لق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات) . وفي المحصلة يرى أن علم الاقتصاد وهو دراسة للثروة من جهة و دراسة الإنسان من جهة أخرى.

2. النظرية الاقتصادية:

تعرف النظرية الاقتصادية :(بأنها مجموعة من التعريفات الخاصة بظاهرة اقتصادية معينة والافتراضات ذات العلاقة التي يمكن استخدمها بواسطة التحليل المنطقي للوصول إلى نتائج اقتصادية للتنبؤ بمسار الظاهرة).

3. الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي :

أن دراسة النظرية الاقتصادية يمكن أن تقسم إلى مجالين واسعين هما:

الاقتصاد الجزئي Micro.Eco : و يسمى بنظرية السعر فهو يهتم مثلا بمسائل الأفراد والمشاريع و كذلك يهتم بالطريقة الأتي توزع فيها الأسرة دخلها بين الإنفاق على مختلف السلع و الخدمات كما يهتم بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن للمنشأة من خلاله تعظيم أرباحها. والمشكلة الأساس التي يعالجها هي تحديد الأسعار والكميات من خلال قوى العرض والطلب لذا فان نظريته هي نظرية الطلب ونظرية العرض ونظرية السعر في الأسواق المختلفة . وهو يحاول تحديد ما الذي يجعل الفرد يشتري إحدى السلع بدلاً من الأخرى كونه مستهلكاً وما الذي يدفعه لإنتاج هذه السلعة أو تلك كونه منتجاً.

أما الاقتصاد الكلي. Macro-Eco : فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه و يتجاهل الوحدات الفردية و لذا فهو يهتم بكليات التحليل الاقتصادي فهو يعالج مشاكل الاقتصاد الوطني ككل ويهتم به. فهو يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد ويشارك في بعض الأحيان بتحليل التوازن العام وانه يتضمن دراسة الإنتاج الكلي والاستخدام الكلي والمستوى العام للأسعار ويصف الدورات الاقتصادية ويحلل الإجراءات المالية والنقدية المختلفة والوسائل اللازم ة لاستقرار النشاط الاقتصادي ويحلل التضخم واثر تغيرات معدلات النمو الاقتصادي.

4. المشكلة الاقتصادية : The Economic problem

يختص كل علم من العلوم ببحث مشكلة معينة وعلم الاقتصاد يختص ببحث المشكلة الاقتصادية ولتحديد المشكلة الاقتصادية لابد من التطرق إلى أسبابها وعناصرها.

تعد الندرة النسبية جوهر المشكلة الاقتصادية والمقصود بالندرة النسبية , ندرة وسائل الإشباع بالنسبة للحاجات , ووسائل الإشباع هي الموارد المتوفرة , وهذه المواد مهم ا بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الإنسان في الحصول عليها ولو فرضنا أن الموارد متوفرة بالمقدار الذي يطلبه الإنسان لإشباع حاجاته لانتفت المشكلة . والجدير بالذكر إن المشكلة الاقتصادية تنشا بسبب إحساس الأفراد بوجود حاجات متعددة ومتجددة أي حاجات غير محدودة. وحتى لو لم تكن الموارد الاقتصادية محدودة و نادرة فأن المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب الكيفية أو الآلية التي من خلالها سيتم تخصيص الموارد على الاستعمالات البديلة و المتكاملة . و تعتمد طريقة تخصيص الموارد الطبيعية على طبيعة و فلسفة النظام الاقتصادي القائم لذا فأن حل المشكلة الاقتصادية يختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية و مرجعياتها الفكرية و النظرية . وبسبب الندرة فأن المجتمعات تواجه مشاكل يمكن تحديدها في الأسئلة الآتية :-

أي السلع يجب أن ننتج ؟ و كيف يتم إنتاجها ؟ و لمن ننتج؟ و كيف توزع؟

أن السؤال عن أي السلع ننتج يشير إلى الكميات من السلع و الخدمات التي يجب أن ينتجها الاقتصاد ، أي أن الموارد نادرة فليس بمقدوره إنتاج جميع الكميات التي تلبي رغبات الأفراد لذا فأن زيادة أنتاج سلعة معينة يتطلب تخفيض أنتاج سلعة أخرى و على المجتمع أن يحدد بدقة كمية السلع و الخدمات التي يجب أن يتم أنتاجها.

السؤال الثاني : كيف يتم أنتاج السلع؟ فهو يشير إلى توليفة عوامل الإنتاج التي تستخدم في أنتاج السلع ، و بما أنه يمكن أنتاج السلع بتوليفات مختلفة فلابد من اختيار التوليفة التي تحقق الكفأة بمعنى التي تعطي أقل كلفة ممكنة .

أما السؤال الثالث : لمن ننتج؟ يتعلق بمسألة الاختيار فبما أن الموارد و السلع و الخدمات نادرة فليس بمقدور أي مجتمع أن يلبي جميع رغبات أفراده و لهذا تنشأ مشكلة الاختيار .

أما السؤال الرابع: كيف توزع ؟ فهو يشير إلى الآلية التي من خلالها سيتم توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع .

إن الإجابة عن تلك التساؤلات أو المشاكل يعتمد على طبيعة و فلسفة النظام الاقتصادي القائم.

5. الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع:

عرفنا أن موارد المجتمع محدودة بالنسبة لتعدد الحاجات الإنسانية, و أن هذه الموارد لها استخدامات متعددة و أنه يجب الاختيار بين تلك الاستخدامات و هذا الاختيار له تكلفة تسمى (تكلفة الفرصة البديلة) مثلا: إذا قرر المجتمع اختيار توجيه موارده لإنتاج سلع صناعية و كان من الممكن أن ينتج سلع زراعية, ففي هذه الحالة يكون المجتمع قد ضحى بإنتاج السلع الزراعية و هذه التضحية تمثل تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع الصناعية.

6. تعريف تكلفة الفرصة البديلة:

هي ما تم التضحية به بسبب اختيار سلعة أو خدمة معينة. و لتوضيح عملية الاختيار التي يواجهها المجتمع عند استخدام موارده يمكن الاعتماد على ما يسمى بمنحنى إمكانات الإنتاج ppc .

7. تعريف منحنى (ppc):

هو المنحنى الواصل بين النقاط التي تمثل التوليفات المختلفة من السلع التي يمكن أن ينتجها المجتمع باستخدام موارده المتاحة خلال فترة زمنية محددة .

يتميز هدا المنحنى بـــ:

-له شكل محدب بسبب تزايد تكلفة الفرصة البديلة نتيجة لتزايد السلع الصناعية على حساب التضحية المتزايدة في إنتاج السلع الزراعية.

-أي نقطة عليه مثل أ'ب'ج'د تدل على إنتاج توليفة معينه من السلع بحيث يتم الاستخدام الأمثل للموارد.

-أي نقطة على يساره مثل النقطة ن يمكن إنتاجها ولكن لا تكون الموارد مستغلة بالكامل.

-أي نقطة على يمينه مثل النقطة م لا يمكن إنتاجها إذ أنها تتطلب إلى كمية موارد أكثر من الكمية المتاحة في المجتمع.

أما عن انتقال هدا المنحنى:

ينتقل إلى اليمين إذا زادت إمكانات إنتاج المجتمع و العكس صحيح و يكون ذلك لسببين هما:

-زيادة الموارد الاقتصادية في المجتمع عن طريق اكتشاف موارد طبيعية جديدة مثل (الحقول البترولية).

-التقدم التقني أي التطور الفني الذي يؤدي إلى تطور طرق الإنتاج ومن ثم ارتفاع الإنتاجية.

وتجدر الإشارة إلى أن انتقال هدا المنحنى يكون إما بشكل موازي أو بشكل غير موازي.

8. التقسيمات الأساسية للسلع:

إن الموارد الاقتصادية بأنواعها الثلاث هي عبارة عن عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات وهذا الإنتاج يشمل كما ذكرنا على:

- **مادي** (السلع), مثل: السيارات.
- **غير مادي** (الخدمات), مثل: النقل والمواصلات.

كلاهما يساهم في عملية إشباع الحاجات الإنسانية.

ويمكن تقسيم السلع التي تشبع هذه الاحتياجات إلى:

أولا: السلع الاستهلاكية والرأس مالية:

- **الاستهلاكية** :هي التي تشبع حاجات الإنسان بطريقه مباشرة مثل:الموارد الغذائية,وهي تنقسم إلى قسمين :

أ/**ضرورية**: لا يمكن الاستغناء عنها.مثل: الماء والهواء.

ب/**كمالية**: يمكن الاستغناء عنها.مثل: العطور والماكياج..

- **الرأسمالية**:وهي التي تشبع حاجات الإنسان بطريقة غير مباشرة مثل:الآلات والمعدات.

ثانيا:السلع المعمرة وغير المعمرة:

- **المعمرة** : هي السلع التي تبقى لفترة طويلة أي لا تنتهي بمجرد استخدامها مثل:الآلات,السيارات,الأجهزة الكهربائية.
- **غير المعمرة**: هي السلع التي تفني بمجرد استعمالها **مثل**: المأكولات والمشروبات

ثالثا:السلع البديلة والمكملة:

- **البديلة**:وهي السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض الأخر مثل:الشاي والقهوة
- **المكملة**:وهي التي تكمل بعضها البعض الأخر أي أن استخدام أحدها يتطلب استخدام الأخر مثل:الشاي والسكر,السيارة والبترين.

رابعا: السلع العادية والرديئة:

- **العادية**: هي السلع التي يزيد الطلب عليها كلما ارتفع الدخل.
- **الرديئة**: هي السلع التي يقل الطلب عليها كلما ارتفع الدخل.